

النور حمد\*

عرض تقرير

# "الشراكة الإستراتيجية العربية - الأميركية والتوازن الأمني المتغير في الخليج"

عنوان التقرير: الشراكة الإستراتيجية العربية - الأميركية والتوازن الأمني المتغير في الخليج

عنوان التقرير في لغته الأصلية:

The Arab-U.S. Strategic Partnership and the Changing Security Balance in the Gulf.

معدّ التقرير: أنتوني كوردسمان، بمساعدة مايكل بيكوك

الناشر: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية CSIS، واشنطن دي سي.

تاريخ النشر: تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٥

عدد الصفحات: ٦٠٤ صفحات.

\* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

## وصف عام

يتكون هذا التقرير الضخم من أربعة عشر فصلاً، ينضوي تحتها أكثر من مئة وخمسين عنواناً فرعياً. كما يتضمن نحو مئتي رسمٍ بيانيٍّ وخارطة. وقد استند إلى ٣٥٦ مرجعاً وثيقة. ويرتكز في جملته على ما يراه الكاتب تغيراً جوهرياً قد حدث، في العقد الأخير، لخصائص التوازن الأمني في منطقة الخليج العربي. فما كان سائداً من توازنٍ عسكري تقليدي شكلته، إلى حدٍ كبير، تهديدات الدولتين الأكثر فاعلية في المنطقة؛ إيران والعراق، تحول الآن إلى خليطٍ من القدرات العسكرية التقليدية، وأماطٍ من صيغ الحرب غير النظامية، بسبب بروز الجماعات غير الحكومية المعسكرة وتزايدها، والتي يتعاظم دورها وتزايد خطورتها، فضلاً عن بروز القوة الصاروخية في المنطقة، واحتمال نشوء قوة نووية.

تتفاعل داخل هذا التحول الكبير الصراعات الداخلية، والمليشيات المسلحة، والحركات الإرهابية، والتهديدات الأمنية الداخلية؛ فالفاعلون الذين لا يقعون تحت سلطة الدولة، أصبحت أهميتهم، مؤخراً، توازي أهمية الحكومات نفسها. كما أن أسباب الصراعات تغيرت بصورة كبيرة؛ فقد دخلت فيها أنماط التطرف الديني العنيفة، وحالات الشدّ الإثنية والطائفية، علاوة على الاضطرابات السياسية، والجنوح نحو العنف، والتي أدت إليها كلها إشكالات الحوكمة والاقتصاد وتراجع الاستقرار الداخلي.

يرى أنتوني كوردسمان أن حالة الشدّ بين إيران ودول الخليج العربية هي التي لا تزال تسيطر على أوضاع التوازن العسكري التقليدي في الإقليم. غير أن الصورة النهائية لحالة التوازن الأمني تغيرت، وأصبحت أكثر اتساعاً وتعقيداً؛ فسعي إيران لإنتاج أسلحة نووية جعل من إسرائيل، ضمنياً، جزءاً فاعلاً في منظومة التوازن الأمني الخليجي. وفي الجانب الآخر، حافظت الولايات المتحدة الأميركية على التزامها تجاه أمن الدول الخليجية، وعززت ذلك بقيادة تحالفٍ دولي يسعى لخفض قدرات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، ومن ثم تدميره بوصفه الفاعل غير الحكومي الذي يسعى لتأسيس خلافة إسلامية في العراق وسورية. ويرى كاتب التقرير أن على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية السّ، إضافة إلى الدول المحيطة مثل مصر، وإسرائيل، وإيران، والعراق والأردن، ولبنان، وسورية، واليمن، أن تتعاطى الآن مع مشاكل وتهديدات تجاوزت كثيراً الصراع العسكري التقليدي. فقد أضحت ثلاث من القوى التي كانت تمثل ركناً في التوازن العسكري التقليدي، وهي العراق وسورية

واليمن، تواجه الآن إشكالات داخلية كبيرة، تتمثل في خليط متغير من الفاعلين العسكريين غير الحكوميين. ويجعل هذا الوضع تقدير القوة العسكرية التقليدية لهذه البلدان والنظر إليها بوصفها قوة عسكرية قتالية متجانسة ومتماسكة صعباً جداً.

إن سيناريوهات المستقبل لا يمكن رسمها الآن، ولا يمكن تقدير العناصر الرئيسة للقوة التي قد تستخدم. لقد برهن تنظيم الدولة الإسلامية على أن الفاعلين غير الحكوميين يمكن أن يتطوروا بسرعة من حركات متطرفة صغيرة ليصبحوا دولة "خلافة". كما أن القيادة العراقية برهنت، من الجانب الآخر، على نوع القيادة الخطأ التي حوّلت الفاعل الحكومي وقواته المسلحة إلى ما لا يزيد كثيراً على مجرد واجهة، على الرغم من القوة العديدة والتدريب والمعدات والدعم اللوجستي المتاح.

ثمة وجود مهم لتنظيم الدولة الإسلامية في كلٍّ من العراق وسورية. كما أن دور الأقلية الكردية الذي أصبح دوراً متحوّلاً في كلٍّ من العراق وتركيا وسورية، قد جعل تحديد الحدود الجغرافية لتقييم التوازن الأمني للخليج مسألة صعبة. وينطبق هذا على مليشيات حزب الله؛ الممثل في البرلمان اللبناني، ومليشيات الحوثيين الزيدية في اليمن، ومتطرفي السنة الذين يحتلون نطاقاً يمتد من اليمن، حيث يتمركز تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، مروراً بجهة النصر في سورية، وصولاً إلى مقاتلي العشائر السنية المعتدلين في العراق.

إن تدفق المتطوعين والأموال على الجماعات المتطرفة، ودور الفاعلين الحكوميين في دعم مختلف المليشيات، هما في ذلك المتطرفين، أصبحا أيضاً عابرين للحدود؛ فالفاعلون الشيعة، مثل فيلق القدس الإيراني وحزب الله اللبناني وغيرهما من مختلف المليشيات الشيعية، أصبحوا يمثلون مجتمعين أحد عناصر هذه التغيرات. وهناك نطاق عريض من الجهاديين السنة أو الفاعلين العنيفين، مثل مقاتلي الدولة الإسلامية وجهة النصر، وهي فئات تقاتل بعضها بعضاً، الذين أصبحوا يقومون أيضاً بدورٍ متنامٍ. كما تؤدي المجموعات غير العربية مثل الأكراد في العراق وسورية وتركيا دوراً مؤثراً أيضاً. وعلى الرغم من أن هذه المجموعات مسلمة سنية، فإنها أصبحت هدفاً للجماعات المسلحة غير الحكومية.

كما يرى الكاتب أن الضغوط السياسية والاقتصادية والسكانية أصبحت عوامل مؤثرة جداً في تغير التوازن الأمني في المنطقة العربية. فالاضطرابات السياسية التي بدأت منذ عام ٢٠١١ أكدت على التحذيرات التي طالما جرى إطلاقها حول التنمية في العالم العربي؛

بها علاقات دول الخليج مع بعضها تقف عائقاً أما التقدم في هذه النواحي، كما أن الجهد المتعلق بخلق مجلس تعاون خليجي أكثر فاعلية يسير ببطء شديد. وقد ورد الحديث عن ضرورة إحداث تغييرات في القمة الخامسة والثلاثين لدول مجلس التعاون التي انعقدت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤؛ فقد دعت هذه القمة إلى توحيد أكثر في القيادة، وإلى نظام شرطي وقوة بحرية إقليمية أكثر تكاملاً.

يقول كوردسمان إن دول مجلس التعاون أحدثت تحسناً كبيراً في مجال التسلح المتعلق بأسلحة أرض- جو وفي القوة البحرية. وفي المقابل، لم تنجز إيران معادلاً في هذه النواحي بسبب عدم قدرتها على الحصول على التكنولوجيا الأجنبية المتقدمة. أما العراق، فلم يستطع أن يستعيد خسارته الضخمة لأسلحته التقليدية بسبب الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣. كما خسر العراق مزيداً من قوته العسكرية، بسبب هزائم جيشه، مؤخراً، أمام قوات تنظيم الدولة الإسلامية. أما سورية، فقد فقدت قدرًا ضخمًا من مخزون أسلحتها بسبب الحرب الأهلية، كما أنها لم تستطع أن تنافس في مجال التكنولوجيا العسكرية المتقدمة. وبالنسبة إلى القوات اليمنية، فقد أصيبت بشرخ عميق بسبب الانقسام والاحتراق الداخلي بين قوى السنة فيها، ما جعلها غير قادرة على مجابهة قوات الحوثي، كما أنها واجهت تحديات كبيرة من قوات تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال تقوم بالدور الرئيس في منطقة الخليج، كما أن بريطانيا وفرنسا مستمرتان في وجودهما في المنطقة. غير أن القوة المهيمنة في الخليج هي الولايات المتحدة الأمريكية. وعمومًا، فإن القوى الكبرى التي تمثل الجهة الرئيسة التي تبيع السلاح لمنطقة الخليج والراعية للخطط الإستراتيجية في المنطقة لا تزال تمنح منطقة الخليج الأولوية نفسها التي تمنحها لكل من أوروبا وآسيا. فالشراكة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية مع دول الخليج، لها تأثير كبير في جوانب التوازن العسكري لدول الخليج؛ إذ ترتبط مصر وإسرائيل والأردن وكل دولة خليجية على حدة بقدرات الولايات المتحدة وحلفائها مثل بريطانيا وفرنسا بمقايير متفاوتة. أما العراق، فله ارتباط بإيران، ومع ذلك، له شراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية. أما إيران، فلم يكن في وسعها أن تستورد أسلحة من الغرب منذ سقوط الشاه. كما واجهت عزلةً متزايدة بسبب العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة عليها، وحرمتها من استيراد السلاح بسبب برنامجها النووي.

فقد ظلت تقول إن النمو السكاني، والحكومات غير الكفؤة الفاسدة، والتنمية الاقتصادية الضعيفة، والعقبات المهنية الرئيسة التي تواجه الشباب، تخلق كلها أزمات بنيوية وتملك إمكانات للتفجر، وتؤثر، من ثم، في الأمن الداخلي. ويلخص كاتب التقرير الإشكاليات الأمنية التي تحيط بالمنطقة، قائلاً إن الإرهاب والحركات المسلحة لا تمثل سوى العلامات الأكثر ظهوراً فقط للأنشطة التي تجري داخل ما يمكن أن نسميه، بصورة أساسية، "دولاً فاشلة" في كل من سورية والعراق واليمن (كما في ليبيا والصومال اللتين تقعان خارج النطاق المحيط بدول مجلس التعاون). ويرى أن التوازن الأمني لا تحدده الأيديولوجيا أو خليط الفاعلين العنيفين؛ حكوميين وغير حكوميين، وإنما قوى المجتمع المدني التي يجب الاستجابة لمطالبها وحاجاتها، ليصبح الأمل في استقرار مستدام أمراً ممكنًا.

يرى الكاتب، أن هذه التغييرات التي تجري في المشهد السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط، أصبحت لها تأثيرات قوية في العلاقات بين الدول الخليجية والدول العربية، وكذلك بين الدول الخليجية والقوى الخارجية. وينطبق هذا بشكل أكبر على العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية على وجه التحديد. فمن جهة، أفرزت هذه التغييرات قوى جديدة خلقت مجموعة من الأسباب للتعاون العسكري؛ كالتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، والتعاون الأمريكي - السعودي للتعامل مع تنامي حالة عدم استقرار الأوضاع في اليمن. أما من الجهة الأخرى، فهناك الخلاف بين الولايات المتحدة ودول الخليج، وفي ما بين دول الخليج نفسها، حول الطريقة التي ينبغي اتباعها في التعامل مع الاضطرابات التي بدأت منذ عام ٢٠١١. وتشمل هذه الخلافات الصراعات الداخلية كما في البحرين ومصر. كما تشمل الخلافات الكيفية التي ينبغي التعامل بها مع حالات الشد السياسي الداخلية والصراع المسلح في سورية والعراق، فضلاً عما يجري بين الولايات المتحدة وإيران حول المشروع النووي الإيراني، وتأثير "سياسة التمحور الأمريكي تجاه آسيا" policy US pivot to Asia، والاتجاه الأمريكي للاعتماد على الذات في مجال النفط. فدول الخليج العربية أصبحت بحاجة للحماية الأمنية الأمريكية أكثر من أي وقت مضى، غير أن كثيرين في الخليج العربي أخذوا يتشككون حول جدية الالتزام الأمريكي تجاه أمن الخليج.

وعلى المستوى العربي، فإن الدول العربية تواجه مشاكل حقيقية في تعاملها مع بعضها. فهي بحاجة إلى التكامل والتعاقد العملياتي العابر للحدود أكثر من أي وقت مضى، ولكن حالة الشد التي تتسم

كبير، تركيز أردني مصري على الأمن الداخلي. فالتهديد أضحى يشكله الفاعلون المسلحون غير الحكوميين والأحوال المضطربة في كل من ليبيا وسورية والعراق. أما العراق وسورية، فقد أصبحتا منشغلتين بانقساماتهما الداخلية وبالخطر الذي أخذ يشكله تنظيم "داعش".

ويورد كاتب التقرير آخر طلبات السلاح التي تقدمت بها دول المنطقة، فيقول: مثلما تقوم دول الخليج بطلبات لتحسين قوتها العسكرية، فإن دول شرق المتوسط العربية وتركيا ومصر تعمل باستمرار لإحداث تغييرات في قوتها العسكرية. وفي هذا السياق، يورد التقرير التحديثات الأهم التي أجرتها الدول المحيطة بدول الخليج العربية على أسلحتها، وهي:

## الأردن

- طلب في آذار/ مارس ٢٠١٥ من الولايات المتحدة زوارق بطول ٣٥ مترًا لحماية السواحل بما يعادل ٨٠ مليون دولار.
- طلب في آذار/ مارس ٢٠١٥ من الولايات المتحدة نظام إطلاق الصواريخ المتعددة M31 أحادية التوجيه بتكلفة ١٩٢ مليون دولار.
- طلب في أيار/ مايو ٢٠١٥ من الولايات المتحدة طائرة هليكوبتر بلاك هوك UH-60M لكبار الشخصيات.
- من المحتمل أن تكون الصين قد باعت الأردن طائرات من دون طيار من نوع Wing Loong (يقول الكاتب إن هذه المعلومة تخمينية).
- طلب في نيسان/ أبريل ٢٠١٥ المزيد من الصواريخ التي تطلق من أنابيب بخاصية التتبع البصري والتوجيه اللاسلكي OW، من شركة رايشون الأمريكية.

## مصر

- في آذار/ مارس ٢٠١٥، رفعت الحكومة الأمريكية الحظر الذي فرضته على الشركات الأمريكية لبيع السلاح إلى مصر. وقد أتاح هذا إرسال ١٢ مقاتلة من طراز F-16، و ٢٠ صاروخًا من طراز هاربون، إضافة إلى ١٢٥ تجهيزًا لاستئناف تجميع دبابة أبرامز M1A1.
- ناقشت روسيا ومصر إرسال طائرات حربية روسية إلى مصر. لكن حتى شباط/ فبراير ٢٠١٥ لم يجر توقيع أي صفقة.

تؤدي الدول المجاورة أيضًا دورًا متناميًا في التوازن العسكري التقليدي؛ إذ لا تعد قوات الأردن ومصر وتركيا جزءًا من حسابات التوازن التقليدي لأمن دول الخليج. لكنها أظهرت، من الناحية العملية، أن في وسعها أن تؤدي دورًا رئيسًا وفقًا لسيناريوهات بعينها. فقد انخرط الأردن بالفعل في حماية أمن الخليج، ويساعد ذلك في فهم لماذا تدعو شخصيات رئيسة، مثل الملك عبد الله الثاني، بصورة متكررة لتحالف عربي عريض. كما يساعد أيضًا في فهم لماذا أيد المسؤولون في مصر والإمارات العربية المتحدة، في مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في آذار/ مارس ٢٠١٥، دعوة نبيل العربي الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى خلق جيش عربي من أجل احتواء تهديدات تنظيم الدولة الإسلامية.

يورد التقرير أيضًا أن قوات الجيش اللبناني حسنت بعض جوانب تسليحها، غير أن البلاد منقسمة؛ إذ يشكل حزب الله فيها قوة عسكرية مستقلة أصبحت منخرطة في الحرب الأهلية في سورية بناء على ارتباطه الوثيق بإيران. وتمثل القوة الصاروخية الإيرانية الهم الرئيس بالنسبة إلى إسرائيل، فضلًا عن احتمال امتلاك إيران سلاحًا نوويًا، ودورها في سورية ولبنان وغزة، وكذلك الصواريخ غير النظامية لدى حزب الله في لبنان وحماس في غزة، وخطر الفاعلين غير الحكوميين في سورية.

يرى كاتب التقرير أن التركيز الإستراتيجي لدول الخليج العربية والقوى الخارجية المتضامنة معها قد تحوّل كثيرًا؛ فدول الخليج والقوى المتضامنة معها لم تعد ترى ما تمثله القوة العسكرية للفاعلين غير الحكوميين فحسب، وإنما أيضًا التغيّر الذي طرأ على دور إيران. ومع ذلك، لا تزال كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ترسم خططها الدفاعية لمواجهة الخطر العسكري التقليدي الذي ظلت تمثله إيران. غير أن هذه الدول بدأت ترى، الآن، أن الخطر الإيراني يتحول إلى أوسع من الخطر العسكري التقليدي فحسب؛ فقد أصبح خليطًا من الخطر العسكري التقليدي وغير التقليدي المتمثل في صواريخ جو-بحر في منطقة الخليج. كما أنها أخذت تركز على جهد إيران لتوسيع تأثيرها في سورية ولبنان والعراق، وكذلك في غزة من خلال صلتها بحركة حماس. وهناك مخاطر أمنية أخرى في اليمن دفعت المملكة العربية السعودية لإنشاء تحالف خاص بها يضم دولًا خليجية وقوى خارجية.

إن هذه التحولات أثرت في الإنفاق الوطني والاستثمار؛ فدول الخليج ومصر وإسرائيل والأردن تستثمر بصورة رئيسة في الأسلحة التقليدية. غير أن توازن التسليح العربي - الإسرائيلي السابق حلّ محله، إلى حد

- حصلت في أيار/ مايو ٢٠١٥ على أربعة بطاريات صواريخ باتريوت PAC-2.
- طلبت أجهزة لنقلات جنودها الثقيلة ليبارد بمبلغ ٣١٠ ملايين دولار.
- طلبت في نيسان/ أبريل ٢٠١٥ قطع غيار ومختلف الأجزاء والمواد المستخدمة لأنظمة المحركات لاثنتين من طائرات البرق ٢ المقاتلة.

- أجازت ألمانيا في ٢٠١٥ تصدير القطعة الخامسة من ست قطع من غواصات دولفين. وتمثل هذه القطعة جزءاً من صفقة يبلغ حجمها ٥٣٠ مليون دولار.

## تركيا

- منحت شركة لوكهيد مارتن في حزيران/ يونيو ٢٠١٥ عقداً بقيمة ٩٣٠ مليون دولار لكي تصنع ٩٤ طائرة من طراز F-35 البرق لعدد من الحلفاء وسيكون نصيب تركيا منها طائرتين.
- منحت مؤسسة يوناتيد تكنولوجيز مبلغ ١٥٦,٩ مليون دولار لتشتري مكونات وقطع غيار ومواد long-lead time لدعم أنظمة المحركات لطائرات F-35.
- وقعت تركيا اتفاقية للتزود بالسلاح مع شركة نافانتيا الإسبانية لبناء حاملة طائرات LPD، بمبلغ ١,٢ مليار دولار، لتستلمها بحلول ٢٠٢١.
- اتهمت تركيا بإرسال أسلحة لجماعات مقاتلة إسلامية في سورية.
- حصلت تركيا في أيار/ مايو ٢٠١٥ على موافقة من وزارة الخارجية الأميركية لشراء تحسينات لنظام CIWS بقيمة ٣١٠ ملايين دولار.
- يُعتقد أن بناء تركيا للغواصات بنفسها سوف يبدأ قريباً.
- أعلنت روسيا في أيار/ مايو ٢٠١٥ أنها سوف توسّع تزويد تركيا بالسلاح، وبخاصة طائرات هليكوبتر للنقل.

- يعتقد أن تركيا قد بدأت تعتمد أكثر على الأسلحة التي تقوم بتصنيعها، مبتعدة أكثر بذلك من الاعتماد على الأسلحة الغربية.

- طلبت مصر من شركة داسو الفرنسية ٢٤ طائرة رافال وفرقاطات FREMM متعددة الأغراض.
- في ربيع ٢٠١٥، اشترت مصر ٤٦ طائرة من طراز ميج ٢٩ الروسية متعددة الأدوار.
- اشترت مصر ١٨ طائرة من دون طيار، تقول التقارير إنها من طراز ASN-209.

## لبنان

- طلب في حزيران/ يونيو ٢٠١٥ ست طائرات سوبر توكانو، A-29 PT6A-68A ماكينة تربو/ مروحة، وثمانية أنظمة ALE-47 لاعتراض الصواريخ الموجهة بالراديو أو بالأشعة تحت الحمراء، و٢٠٠٠ نظام جهاز تدقيق متقدم، وثمانية أنظمة AN/AAR-60 للتعرف على منصات إطلاق الصواريخ، ونظام جي بي إس NON-SAASM متضمن، وأجهزة ملاحية أساسية EGI. بالإضافة إلى أجهزة دعم واستبدال وأفراد من الولايات المتحدة ليقوموا بالتدريب بتكلفة كلية تبلغ ٤٦٢ مليون دولار.
- طلب من الولايات المتحدة في حزيران/ يونيو ٢٠١٥ صواريخ AGM-114 هيل فاير ٢، بمبلغ ١٤٦ مليون دولار.
- طلب من الولايات المتحدة في أيار/ مايو ٢٠١٥ طائرة سيسنا AC-208B بمبلغ ٢٦,١ مليون دولار.
- استلم في نيسان/ أبريل ٢٠١٥ أول شحنة ضخمة من الصواريخ من فرنسا. وتقدر تكلفة الصفقة بـ ٣ مليارات دولار دفعت قيمتها كاملة المملكة العربية السعودية. ويقال إن الشحنة الأولى كلها عبارة عن صواريخ مضادة للدبابات. وقد تضمنت هذه الاتفاقية أيضاً، تزويد لبنان بمدفعية ذاتية الحركة من طراز CAESAR m155.
- طلب لبنان من روسيا صواريخ كومييت المضادة للدبابات، ومنصات إطلاق صواريخ متعددة طويلة المدى مع قطع الغيار، لكن يبدو أن مقاطعة الاتحاد الأوروبي لروسيا اعترضت هذه الصفقة.

## إسرائيل

- طلبت في أيار/ مايو ٢٠١٥ أجهزة ذيل لتحويل القنابل غير الذكية إلى قنابل ذكية JDAM، بتكلفة ١,٨٧٩ مليار دولار.



## سورية

العربية تمتلك ميزة القدرة المالية الكبيرة، وميزة إمكانية الحصول على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة.

لكن كاتب التقرير يرى أن دول الخليج اشترت من الأسلحة والمعدات أكثر بكثير مما يمكنها استيعابه في بنيات قواتها من حيث التدريب والقدرة على الاستخدام. ويرى أيضًا أن دول الخليج أخفقت في أن تخلق تحالفًا فعالاً من حيث العقيدة القتالية، وهيكل القوات، وإحداث تداخل عملياتي وتكامل بينها في المنظومات العسكرية. لكن هذه الدول أحدثت تقدماً محدوداً في قدراتها على الأداء التكاملي بمفردها. وسوف يُضعف هذا العجز في إحداث التكامل في الواقع العملي إمكانيات الأسلحة التقليدية والأسلحة غير النظامية لكل منها، كما يحّد من قدرة كل دولة منها على حدة، وكذلك قدراتها مجتمعة، من الاستفادة عملياً من ميزة القدرة على الحصول على التكنولوجيا العسكرية المتقدمة.

ويرى أن إيران، على العكس من دول الخليج، ترتجل خليطاً غير محددٍ من الإمكانيات، وتعتمد بصورة أكبر على قاعدتها الصناعية المحدودة، وعلى أسلحة مستوردة، لكنها متدنية النوعية. أما سورية، فقبل اشتعال الاضطرابات فيها، واجهت محدودية في الموارد لكي تحدث قواتها إلى مستوى يزيد عما كان عليه الحال في عام ١٩٩٠، وأحياناً عما كان عليه الحال في عام ١٩٨٢. أما العراق فقد تحطمت قدراته العسكرية نتيجةً لهزيمة عام ١٩٩١، والغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣، إضافة إلى الهزائم الحديثة أمام قوات "داعش" في عام ٢٠١٤. ومع ذلك، استعاد العراق جزءاً محدوداً جداً من قوته العسكرية التقليدية. أما اليمن، فلم ينافس أبداً في مجال تحديث التسليح، وقد فقد قوته التقليدية منذ تفافم الحرب الأهلية في عام ٢٠١١. ولذلك تبقى القوة العسكرية لليمن بدائية إلى حد كبير.

• في ضوء الصراع الذي يجري في سورية حالياً، فمن الصعب تتبّع عمليات دخول السلاح إليها. فالحدود السائبة تجعل من إدخال السلاح إلى الجماعات المتحاربة كتنظيم الدولة الإسلامية والمترتبطين بتنظيم القاعدة والقوات الموالية لبشار الأسد سهلاً نسبياً، فضلاً عن أن موردي السلاح التقليديين لسورية يفضلون بقاء صفقاتهم معها سرية، بسبب العقوبات الدولية وانعكاساتها عليهم في حال اكتُشفت هذه الصفقات.

• ألغت روسيا في آب/ أغسطس ٢٠١٤ تعاقداً مع نظام الأسد لتزويده بصواريخ S-300.

• هناك اتهام لتركيا بأنها ترسل أسلحة لمعارض نظام الأسد.

• أنكرت شركة روسوبرونيكيسبورت، بصورة مستمرة، أنها مستمرة في تزويد الأسد بالسلاح، قائلة إنها فقط ترسل قطع غيار ونظم دفاع جوي. وتدّعي الشركة أن أي مشتريات أرسلت إلى نظام الأسد كانت مما تم الاتفاق عليها قبل بدء الصراع في سورية.

• من المعلوم أن نظام الأسد يجد دعماً عسكرياً من إيران وحزب الله وروسيا.

أما الأسلحة المتطورة التي طلبتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد أفرد لها التقرير الصفحات الخمسين الأخيرة، إذ قدم رسداً تفصيلياً دقيقاً للأسلحة التي طلبتها كل دولة خليجية على حدة، بالإضافة إلى العراق. وتُقدّر قيمة إجمالي المشتريات التي أنفقتها هذه الدول، في الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٥، بعشرات المليارات من الدولارات.

## التوازن والتكنولوجيا

يرى التقرير أن التوازن العسكري في الخليج قد تغيّر نتيجة لتحولات جذرية حدثت، وقد شملت الاستخبارات، والمراقبة، والمسح الجوي. فمنذ حرب الخليج الثانية ١٩٩١، زادت الولايات المتحدة الأميركية قدراتها في المنطقة؛ فقد وضعت أنظمة في كل دولة خليجية كي تمكنها من التنسيق مع الدول الخليجية الأخرى. كما أصبحت القدرة على شن حرب إلكترونية جزءاً رئيساً من التوازن العسكري في منطقة الخليج. كما أدى وجود أنظمة صواريخ كروز والقنابل الذكية والطائرات من دون طيار وسائر تكنولوجيا الحرب الحديثة، إلى تقييم التوازن العسكري بصورة تختلف عن السابق. فدول الخليج

## التوازن الدفاعي الصاروخي والنووي

أصبحت الصواريخ طويلة وقصيرة المدى جزءاً مهماً جداً في التوازن العسكري. فايران تسعى لتمتلك صواريخ دقيقة الإصابة، وقادرة على أن تقوم بضربات قاتلة للأهداف التي تتراوح بين القواعد العسكرية، والبنى التحتية، ومحطات التوليد الكهربائي، ومحطات تحلية المياه، والمنشآت النفطية. غير أن عدداً من دول الخليج يمتلك أسلحة صاروخية جو- أرض طويلة المدى، بالغة الدقة، مثال ستورم شادو،

القوات غير التقليدية لتعوض النقص الناتج من عجزها عن تحديث قواتها التقليدية.

يقول التقرير إن القوى العسكرية غير التقليدية في المنطقة لم تعد حكرًا على إيران وحدها. ففي المقابل، هناك قوى عسكرية غير نظامية تنتشر في أرجاء المنطقة كافة، وهي مكونة من المجموعات الجهادية السنية في سورية والعراق، والمليشيا العلوية في سورية، وحزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن. وقد نتج من هذا الوضع أن أصبحت قوات الدول الخليجية خليطًا من القوات التقليدية، وغير التقليدية، الموجهة باتجاه محاربة الإرهاب. وبشأن النمو المتزايد للفاعلين العسكريين غير الحكوميين، يخلص التقرير إلى أن توازنًا قد حدث داخل بنية كل هذه الدول. ومن ذلك التمدد الإيراني من خلال قوات فيلق القدس ذي الصلة بفاعلين عسكريين غير حكوميين مثل حزب الله في لبنان، والمليشيات الشيعية في العراق، إضافة إلى حركة حماس. كما خلق هذا الوضع من الناحية الأخرى مجموعات خفية تعمل من داخل المؤسسات الرسمية في دول مجلس التعاون.

## التحدي الأمني الداخلي

أما البعد المتغير في مسألة الأمن الإقليمي، فهو يمثل في حاجة كل دولة من دول مجلس التعاون إلى تقوية الجانب المدني للتحدي الأمني. فقد أوضحت الاضطرابات السياسية التي بدأت في عام ٢٠١١ أن التحديات الأمنية المتعلقة بالدين والأيدولوجيا والاقتصاد والحوكمة كانت لها أهمية بالغة في كل من ليبيا وتونس والعراق والبحرين واليمن. وتماثل أهميتها أهمية التوازن في القدرات العسكرية وفي قدرات قوى الأمن الداخلي. حاولت بعض الدول، مثل المملكة العربية السعودية، أن تعالج هذه الإشكالية ببرنامج جديد للإنفاق الحكومي. غير أنه من الصعب قياس تأثير ذلك في دولة مثل السعودية مُنح فيها المعارضة السياسية منعًا باتًا. لقد قَدِّم كل من مؤشر الحوكمة، الذي يعدّه البنك الدولي، وتقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية تحذيرات موسعة بشأن درجة خطورة هذه الضغوط الداخلية. لكن هذه التقارير لم تقدم إنذارات واضحة تتعلق بتقويت ما يمكن أن يحدث أو بطبيعته. فالمسببات المدنية لعدم الاستقرار والعنف، يمثلان إلى حد كبير، أخطار مبهمة تهدد أمن الإقليم. ولذلك، فهي بحاجة إلى مزيد من الفحص والتقصي في المستقبل، هذا إلى جانب ضرورة قياس تأثيرات الإجراءات الأمنية الداخلية المشددة في كسب الدعم الشعبي عن طريق كسب عناصر رئيسة في المجتمع لكي تقف إلى جانب السلطة الحاكمة، أو ما يمكن أن ينتج من تنفير للمواطنين عن طريق الإجراءات الأمنية المبالغ فيها.

كما تطور معظم دول الخليج أنظمة دفاعية صاروخية متقدمة، وهي من نوع الأنظمة التي امتلكتها إسرائيل، وتعمل على تطويرها بصورة مستمرة. فالتوازن في القوة الجوية أصبح مرتبطًا بالتوازن في الصواريخ الجوية، ومقترنًا بالتوازن في أنظمة الدفاع أرض-جو. غير أن احتكار إسرائيل للقوة النووية، لوقت طويل، أصبح الآن مُهدِّدًا بالمشروع النووي الإيراني، ومحاولات بعض الدول العربية امتلاك برامج نووية. غير أنه ليس من الواضح إن كانت إيران سوف تسير باتجاه امتلاك سلاح نووي أو إن كانت إسرائيل ستوجه لها ضربة عسكرية إذا فشل جهد الدول الكبرى الخمس بالإضافة إلى ألمانيا (P5+1) في إيقاف سعيها لامتلاك سلاح نووي. وبينما من المرجح جدًا أن تكون إسرائيل تمتلك نظامًا ناضجًا من وسائل إرسال الأسلحة النووية التكتيكية والإستراتيجية المحمولة على الطائرات، أو المرسله بالصواريخ، فإنه لا توجد معلومات واضحة في هذا الشأن. كما يوجد احتمال أن تسعى المملكة العربية السعودية لتزويد صواريخها التي حصلت عليها من الصين برؤوس حربية نووية من باكستان.

## زيادة التركيز على الحرب غير النظامية

لقد أجبرت إيران على السير باتجاه تطوير قدراتها في مجال الحرب غير النظامية. فهي تفتقر إلى الموارد التي تمكنها من مضاهاة بناء القدرات العسكرية والتحديث في الأسلحة الذي ظل يجري في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إضافة إلى ما يجري في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا. وفي الوقت نفسه، فإن الحصار الذي فرضته القوى الكبرى على بيع الأسلحة إلى إيران وحرمانها من التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، قد شل قدرتها على تحديث أسلحتها التقليدية وتعزيزها. ومن التطورات الرئيسية في القوة العسكرية الإيرانية التطور المضطرد في قوتها الصاروخية جو-بحر. لقد طورت إيران قدراتها التي تمكنها من تهديد الملاحة وإرباك عمليات نقل النفط، عبر مضيق هرمز، عن طريق استخدام مزيج واسع من الأسلحة المضادة للسفن، واستخدام القوات البحرية الخاصة، والغواصات، والقوارب التي تطلق صواريخ موجهة، إضافة إلى الألغام البحرية الذكية. وتستخدم إيران هذه القوات كعامل تهديد استباقي لتجنب الهجوم عليها، وذلك بالتلويح بإمكانية إغلاق مضيق هرمز، ووقف نقل النفط والغاز الذي يمر عبر المضيق من الدول الخليجية إلى الأسواق العالمية. وتستخدم إيران هذه

## النفط والمضائق البحرية

يرى كاتب التقرير أنَّ دول الخليج لا تملك، حتى الآن، بدائل قابلة للتطبيق من نقل إنتاجها من النفط والغاز من أراضيها إلى العالم الخارجي عبر منافذ أخرى غير مضيق هرمز. غير أنَّ كلاً من السعودية والإمارات أنشأتا بدائل؛ فالإمارات أصبح لديها خط نقل يربط مناطق الإنتاج بميناء الفجيرة على بحر عمان. وثمة خطوط مختلفة للمملكة العربية السعودية تسير من الشرق إلى الغرب بحيث تربط مناطق إنتاجها بالبحر الأحمر، ولكن قدرة هذه الخطوط لا تزال أقل من حجم الطاقة الإنتاجية. كما أنَّ مضيق باب المندب يبقى تحدياً؛ فرمما تؤثر الحرب في اليمن في هذا المضيق الذي لا يزيد عرضه على ١٨ ميلاً، وتمر السفن الكبيرة فيه في منطقة اختناق مروري بحري لا يزيد عرضها على الميلىن. وينطبق ذلك على مضيق هرمز أيضاً الذي لا تتعدى منطقة الاختناق المروري فيه أكثر من ميلين. ويرى كاتب التقرير أنَّ خطورة باب المندب تأتي من أنَّ نفط الخليج وغازه المتجهين إلى الغرب، إضافة إلى أنَّ نفط دول الشمال الأفريقي وغازها المتجهين إلى شرق آسيا، يمران من خلال هذا المضيق.

إنَّ الأهمية الإستراتيجية للخليج لم تتغير على الرغم مما استجد من تناقص حاجة الولايات المتحدة إلى النفط الخليجي. فالولايات المتحدة الأميركية أصبحت تعتمد بصورة ثابتة على حركة الصادر والوارد. وكثير من وارداتها الصناعية تأتي من الدول الآسيوية، مثل الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية. فالنفط الخليجي الذي عبر مضيق ملقا ليصل إلى هؤلاء الشركاء الاقتصاديين الآسيويين للولايات المتحدة، تبلغ كميته نحو ١٨ مليون برميل في اليوم. ويمر ١٦ مليون برميل من هذه الكمية عبر مضيق هرمز. فالنفط الذي يعبر هذا المضيق هو وقود الحراك الصناعي في دول شرق آسيا. ويمثل مضيقاً هرمز وملقا أخطر نقطتي اختناق للمرور البحري في طريق النفط العابر من المحيط الهندي إلى مجال المحيط الهادي في شرق آسيا؛ إذ إنَّ أكثر من ٥٧٪ من النفط المحمول بحرّاً يمر عبر هذين المضيقين. لذلك، سوف يبقى الخليج مركزاً لاهتمام الإستراتيجية الأميركية، على الرغم من تناقص اعتماد أميركا على النفط الخليجي. فالارتباط الاقتصادي الوثيق، بين الولايات المتحدة الأميركية ودول شرق آسيا الصناعية، كالصين واليابان وكوريا الجنوبية، يجعل الولايات المتحدة شريكاً أصيلاً في الحرص على أمن منطقة الخليج.

وفي مجال نقل الغاز المسال، يورد التقرير أنَّ قطر نقلت ما يعادل ٣,٧ ترليون قدم مكعبة من الغاز المسال عبر مضيق هرمز في عام ٢٠١٣.

واعتماداً على تقرير شركة بريتش بتروليم لعام ٢٠١٤، فإنَّ حجم ما نقلته قطر يعادل ٣٠٪ من التجارة العالمية في هذه السلعة. ويمثل حجم النفط الخليجي الذي يعبر مضيق هرمز إلى الأسواق الآسيوية ما يقدر بـ ٨٥٪ من حجم هذه التجارة. وبهذا، يمكن أن يؤدي أي إغلاق لمضيق هرمز أو مضيق ملقا، ولو مؤقتاً، إلى تصاعد كبير جداً في أسعار المحروقات؛ لأنَّ هذا سوف يضيف آلاف الأميال إلى رحلات نقل الغاز في حالة البحث عن طرق بحرية بديلة، وهو ما يرفع التكلفة التي تُحدث انعكاسات كثيرة.

يرى التقرير أنَّ التقديرات الأميركية غير السرية حول تأثير حدوث تعثر في نقل النفط ليست مُحينة بما يكفي، وبخاصة في حالة حدوث حرب كبيرة في منطقة الخليج. ويقول إنها غير مُحينة إلى درجة سيئة، فهي تحتاج إلى التركيز على الانعكاسات الرئيسة لأي نزاع من هذا القبيل في المنطقة على الاقتصاد العالمي وعلى إمدادات الغاز والنفط.

تحدث التقرير عن الحالة اليمنية، فغطى جوانب المهاجرين الذي يعبرون اليمن في طريقهم إلى المملكة العربية السعودية من إثيوبيا وإريتريا والصومال وعن معسكرات يقيمها مهروبو البشر في شمال اليمن. وبناء على تقارير المنظمات المشتغلة بحقوق الإنسان، تحدث التقرير عن انتهاكات فظيعة يتعرض لها هؤلاء المهاجرون؛ ومنها تعذيبهم وإسماع أصواتهم وهم تحت التعذيب لذويهم عن طريق الهاتف طلباً لفديات. كما أشار إلى تعرّض بعضهم للقتل وسمل الأعين والاعتصاب. وأشار أيضاً إلى حملات تقوم بها السلطات من حين إلى آخر، لكنها لا تفلح في إنهاء هذه الممارسة؛ فقوات الشرطة متواطئة ومنفوعة من هذا النشاط. كما تحدث عن الانتشار الواسع للفساد في أجهزة الدولة اليمنية إلى درجة بيع بعض المسؤولين للوظائف. كما ذكر أنَّ موظفي الضرائب يضعون في الدفاتر الحكومية أرقاماً أقل من حقيقة ما يحصلون عليه من مال، ويضعون الفرق في جيوبهم. وعدّد التقرير أصنافاً مختلفة من أنواع الفساد التي تسود نظام الحكم في اليمن.

## المخاوف الخليجية تجاه الدور الأميركي

تحدث التقرير عن أنَّ الولايات المتحدة الأميركية عززت مشاركتها الأمنية بصورة ثابتة ومضطردة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. غير أنَّ دولاً رئيسة مثل السعودية حذرت الأميركيين من



الكاتب أن تلك التأويلات استندت إلى أحاديث المسؤولين، وليس إلى النصوص الأصلية التي رسمت تلك السياسة. ويخلص إلى أن الأهمية الإستراتيجية لدول الخليج العربية لدى الولايات المتحدة الأمريكية تبقى كما هي؛ فالتوجه الإستراتيجي الجديد لإدارة أوباما دعا بالفعل إلى موازنة القوات الأمريكية الجوية والبحرية بين أوروبا وآسيا، لكنه دعا في الوقت نفسه وعلى قدم المساواة، إلى الاحتفاظ بقوات دفاعية وقوة الردع في منطقة الشرق الأوسط. ويرى كاتب التقرير استمرار الولايات المتحدة في تحالفها مع الدول العربية الخليجية عبر القمة التي جرت في كامب ديفيد في أيار/ مايو ٢٠١٥؛ فهذه القمة أزال ما نشأ من مخاوف ونقص في الثقة تجاه التزام أميركا بأمن الخليج. غير أن الكاتب يرى أن البيان المشترك الذي صدر عن القمة لم يعرض أي سياسة متماسكة أو مقنعة، سواء من جانب الولايات المتحدة أو من دول مجلس التعاون في ما يتعلق بكيفية التعامل مع التهديدات الواسعة للتطرف الديني والعنف الطائفي أو الحروب التي تجري في الدول الفاشلة في سورية والعراق واليمن. لكنّ البيان دعا إلى اتخاذ إجراءات مشتركة بصورة تتسم بالعمومية.

## تزويد دول الخليج بالأسلحة

يرى التقرير أن تزويد دول الخليج بالأسلحة يؤدي دوراً أساسياً في خلق حالة التوازن العسكري لدولة الخليجية، وفي الوقت نفسه، في تشكيل حالة الشراكة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية مع دول الخليج. ففي حين خفضت الدول الأوروبية والصين إمدادات السلاح إلى الإقليم في السنوات الأخيرة مقارنة بمنتصف العقد الماضي، نجد أن الولايات المتحدة زادت من اتفاقياتها العسكرية مع دول الخليج العربية إلى ما يزيد على ثمانية أضعاف مقارنة بالفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧. وقد كانت السعودية صاحبة النصيب الأكبر في الزيادة بمعدل تسعة أضعاف في الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١١ والفترة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧. كما شهدت سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة وقطر زيادة مهمة في مشترياتها من الأسلحة الأمريكية. كما أن هناك زيادات في شحنات الأسلحة التي وصلت بالفعل. ويورد التقرير ما ذكره التقرير الأمريكي للمبيعات العسكرية الأمريكية الخارجية للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ إلى دول الخليج، وكانت إحصاءاته على النحو التالي:

- وقعت البحرين اتفاقية جديدة بقيمة ٣٧٢,٣٤١ مليون دولار واستلمت شحنات أسلحة بقيمة ٤٢١,١١٧ مليون دولار.

غزو الكويت، قائلة إن ذلك سوف يقود إلى زعزعة كبيرة للأمن في الشرق الأوسط. كما أن الاضطرابات السياسية منذ ٢٠١١ قد أدت إلى اختلافات كبيرة في المشهد الأمني، مثل الانقسام حول الطريقة التي ينبغي التعامل بها مع الحالة المصرية، إضافة إلى الحرب الأهلية في سورية، وظهور تنظيم الدولة الإسلامية، والانقسامات العميقة في العراق، والصراعات الأهلية في اليمن.

إنّ التمدد الإيراني في الإقليم أصبح عاملاً رئيساً ومؤثراً في الشراكة الأمريكية - الخليجية على الرغم من استمرار الدول الخليجية في تقوية الوجود الأمريكي في الإقليم، وتقديم أميركا أسلحة متقدمة للدول الخليجية تجعل ميزان القوى لمصلحتها في مواجهة إيران. كما أشار التقرير إلى حدوث توتر في العلاقات الأمريكية - الخليجية عقب صعود محمد مرسي إلى الحكم في مصر ودعم الولايات المتحدة له. فبعض الدول الخليجية كانت ترى خطر هذا الدعم الذي يتمثل في تقوية التطرف الإسلامي المهدّد لها. وقد هدأ هذا التوتر بعد عزل مرسي في تموز/ يوليو ٢٠١٣، وبعد أن أفرجت أميركا عن شحنات السلاح إلى مصر التي أوقفها في وقت سابق. غير أن حالة عدم الثقة بين أميركا وشركائها الخليجيين بقيت في بعض الجوانب؛ فقد حدث خلاف بين الطرفين حول التعامل مع الحركة الاحتجاجية في البحرين، وانقدت الولايات المتحدة تعامل المملكة العربية السعودية مع الأقلية الشيعية ودخول القوات السعودية والإماراتية إلى البحرين في آذار/ مارس ٢٠١٣. كما ازدادت حالة عدم الثقة عقب المحادثات حول الملف النووي الإيراني الذي لم يجر فيه إشراك الدول الخليجية؛ ما أثار مخاوفها من أن الولايات المتحدة تتجه إلى الشراكة الأمنية مع إيران على حسابها. غير أن كاتب التقرير يرى أن هذه المخاوف لم تؤثر كثيراً في السلطات الحاكمة ولا في القادة العسكريين؛ فهؤلاء من الناحية العملية منخرطون مع الولايات المتحدة كشركاء. ولكنّ تأثيرها الجدي كان في أجهزة الإعلام والمعلقين السياسيين ومراكز الفكر والأبحاث، فجميع هؤلاء يقعون خارج البنية الأمنية، وهم غالباً ما يرون الأمور من زاوية "نظريات المؤامرة"، فيما لا يجري النظر بعمق لمدى التعاون الأمريكي - الخليجي وطبيعته.

ويرى التقرير أن الدعم الأمريكي للدول الخليجية ظل ثابتاً عبر فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن، وأنه لم يتغير في فترة حكم الرئيس باراك أوباما على الرغم من التوجه الإستراتيجي الجديد الذي صدر في شباط/ فبراير ٢٠١٢. فقد أعطى هذا التوجه الأولوية لدول الخليج وآسيا على حدٍ سواء. غير أن بعض التقارير الصحافية رأت أن "سياسة التمحوّر الأمريكي تجاه آسيا" تعدّ تحولاً. ويرى

العراق التي امتدت لأكثر من عشر سنوات، ثم غزو العراق في ٢٠٠٣، وما أحدثته هذه التدخلات من تأثيرات سلبية في أمن دول الخليج، وأمن الدول العربية، بصورة عامة. فقد مر التقرير مروراً عابراً على تأثيرات غزو العراق وتكسير الآلة العسكرية العراقية وتسريح الجيش وقوى الأمن فيه. ولم يقدم أي رؤية نقدية أو مراجعة لسياسات الإدارة الأميركية التي نتج منها، في الواقع العملي، انفرط عقد الأمن في العراق وبروز المليشيات الطائفية المسلحة، ومليشيات التطرف الديني، وازدياد فرص تفكك الدولة، وإخراجه كلية من معادلة التوازن الأمني في المنطقة. فتكسر العراق الذي خدم أمن إسرائيل، قاد في الجانب الآخر، إلى التمدد الإيراني في الفضاء السياسي العراقي، وفي سورية، وفي اليمن أيضاً.

تعامل التقرير مع إسرائيل في التوازن الأمني في المنطقة كأنها ذات وجود طبيعي في المنطقة، وأنها مجرد شريك للدول العربية في المخاوف تجاه إيران. فالتقرير لم يشر إليها بوصفها، هي الأخرى، مهدداً لأمن الدول العربية أكثر من إيران. وقد ظهر هذا في تجنب التقرير تناول إسرائيل كعامل رئيس له تأثير بالغ في رسم السياسات الأميركية تجاه الإقليم.

حاول التقرير أن يؤكد أن "سياسة التمحور الأميركي تجاه آسيا"، لا تأثير لها في الشراكة الأمنية الأميركية - الخليجية. وقد بدا لي أن المرافعة في هذه الناحية كانت تكتيكية أكثر منها إستراتيجية؛ فهي قد تأسست على استمرارية أهمية مضيق هرمز ومضيق باب المندب للمصالح الأميركية على الرغم من تناقص اعتماد أميركا على النفط الخليجي. وبرر التقرير استمرارية الاهتمام الأميركي في أمن دول الخليج بأن للولايات المتحدة مصالح مع الدول الصناعية في شرق آسيا كاليابان والصين وكوريا الجنوبية التي تصدر سلعاً ومدخلات صناعية كثيرة يعتمد عليها اقتصاد الولايات المتحدة. ولم يناقش التقرير ما يمكن أن يحدث من تغيرات في مجالات اعتماد دول شرق آسيا على النفط والغاز القادمين من الخليج نتيجة لظهور اختراقات تقنية جديدة في مجال الطاقات البديلة، أو دخول مصدّرين جدد للنفط إلى شرق آسيا من جهات أخرى من العالم.

أقر التقرير بتدني قدرة الدول الخليجية على استيعاب التكنولوجيا العسكرية التي تزودها بها الولايات المتحدة الأميركية. ومع ذلك، أظهر أن اتفاقيات مبيعات الأسلحة الأميركية التي وقعتها دول مجلس التعاون مع الولايات المتحدة وحدها بلغت قيمتها

• وقعت الكويت اتفاقيات جديدة بقيمة ٣,٣٨٦,١٩٢ مليارات دولار واستلمت أسلحة بقيمة ١,٥٠٣,٤٥٥ مليار دولار.

• وقعت سلطنة عمان اتفاقيات جديدة بقيمة ٢,٣٥٥,٨٥٠ مليار دولار واستلمت أسلحة بقيمة ٢٢٠,٧٧٩ مليون دولار.

• وقعت قطر اتفاقيات جديدة بقيمة ٢٥٠,٢٢٢ مليون دولار، واستلمت أسلحة بقيمة ١٠٣,١٦٣ ملايين دولار.

• وقعت المملكة العربية السعودية اتفاقيات جديدة بقيمة ٤٧,٣١٩,٨٢٦ مليار دولار واستلمت أسلحة بقيمة ١٠,٢٦٥,٤٨٨ مليارات دولار.

• وقعت الإمارات العربية المتحدة اتفاقيات جديدة بقيمة ١٥,٢٦١,٨٢٦ مليار دولار، واستلمت أسلحة بقيمة ٣,٤٦٩,٤٩٥ مليارات دولار.

ويورد التقرير، بناءً على المصدر نفسه، أن جملة ما جرى توقيعه من اتفاقيات لشراء السلاح من جانب دول الخليج العربية هو ٦٨,٩ مليار دولار واستلمت من الأسلحة ما قيمته ١٥,٩٨٣,٦ مليار دولار. ويورد أيضاً، بناءً على التقرير الذي رفعته وزارة الدفاع الأميركية إلى مجلس النواب الأميركي، أن بعض هذه الاتفاقيات مجرد اتفاقيات ابتدائية وليست عقوداً نهائية. ويقول كاتب التقرير إنه على الرغم من ذلك، فإن الولايات المتحدة تعامل الدول العربية كشريك إستراتيجي وتمنحها تفوقاً في الأسلحة والتكنولوجيا على إيران. ويرى أن منح الدول الخليجية تفوقاً، أمر تؤيده حقيقة أن هذه المبيعات تجعل الدول الخليجية قادرة على إدارة عمليات عسكرية مشتركة مع بعضها، ومع القدرات الأميركية في المنطقة.

## تعليق على التقرير في نقاط

• يتسم هذا التقرير بغزارة المعلومات، وبخاصة المعلومات الإحصائية المتعلقة بالتوازن العسكري. ويبدو، في جملته، مراعاة في الدفاع عن الالتزام الأميركي تجاه أمن دول الخليج، ومحاولة لتبديد المخاوف التي ثارت مؤخراً حول هذا الالتزام.

• لم يربط التقرير الحالة الأمنية الراهنة في المشرق العربي وفي دول الخليج بصورة واضحة وشفافة بما جرى من تدخلات عسكرية أميركية في المنطقة، منذ حرب تحرير الكويت، وحالة حصار

كامب ديفيد. فقد وصف التقرير البيان الذي صدر عن القمة بأنه لم يعرض أي سياسة متماسكة أو مقنعة، سواء من جانب الولايات المتحدة الأميركية أو من دول مجلس التعاون في ما يتعلق بكيفية التعامل مع التهديدات الواسعة للتطرف الديني والعنف الطائفي أو الحروب التي تجري في الدول الفاشلة في سورية والعراق واليمن. ومع أن البيان دعا إلى اتخاذ إجراءات مشتركة، فقد جاء ذلك بصورة تتسم بالعمومية. وتمثل هذه إشكالية كبيرة في نظري؛ فطالما أبدت الجماهير العربية الشكوك حول الطريقة التي تتعامل بها الولايات المتحدة مع خطر نشوء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها من الجماعات الدينية المتطرفة.

- في تقديري، إن احتمال أن تتحول السياسة الأميركية عن التزامها أمن الخليج بالاعتماد حصرياً على الشراكة الخليجية، هي سياسة قابلة للتغيير. فمخاوف الدول الخليجية من التقارب الأمريكي - الإيراني، مخاوف في مكانها. ولذلك، فعلى الدول الخليجية أن تكون مستعدة لمختلف الاحتمالات، ومن ثم القيام بإعادة تقييم المتغيرات الكثيرة التي تجري الآن، فهي مفتوحة على احتمالات عديدة.

خلال خمس سنوات فقط ٦٨,٩ مليار دولار. ويبدو لي أن تحولاً جرى في طبيعة الدور العسكري الأمريكي في الخليج منذ حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي؛ فقد أصبحت الزيادة في الإنفاق على شراء الأسلحة في المنطقة لافتة للنظر. ففيما مضى، كانت الدول الخليجية تعتمد بشكل رئيس على الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، ولم تكن مشتريات الأسلحة في المنطقة بالصورة التي ازدادت بها في السنوات الخمس الأخيرة في ما يشبه الانفجار. وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون أنشأت في تسعينيات القرن الماضي منظومتها العسكرية المشتركة التي سميت "درع الجزيرة"، فإن بعض الدول العربية رأت، في ما يبدو، أن تعتمد على قدراتها الذاتية، ومن ثم، ازداد الاتجاه إلى استيراد الأسلحة الأميركية وغير الأميركية في العقد الماضي؛ من أجل زيادة القدرات العسكرية الذاتية كمّاً ونوعاً. إن دول مجلس التعاون ظهرت كمشتري كبير للأسلحة؛ وهذا ربما يقود، بغض النظر عن الإستراتيجيات العسكرية المبنية على الشراكة، إلى إغراقها بالأسلحة المتقدمة، بصرف النظر عن مدى قدرتها العملية على استيعاب هذه الأسلحة.

- لعل أكثر جوانب التقرير شفافية هو الجزء الذي تحدّث عن القمة الأميركية - الخليجية التي جرت في أيار/ مايو ٢٠١٥ في